المقاربات المحتملة لإنهاء الانقسام في ضوء السيناريوهات المستقبلية

إعداد: أحمد التلولي، أشرف أبو خصيوان

ملاحظة: هذه الورقة مسودة للنقاش، تعبر عن وجهة نظر كاتبها، لا يجوز نشرها أو الاقتباس منها

ملخص

يعد بقاء الوضع الراهن، واستمرار الانقسام الفلسطيني، هو السيناريو المتوقع خلال السنوات القادمة، لعدم قدرة طرفي الانقسام على التوافق على اتفاقية الرزمة الشاملة وفقًا لاتفاق القاهرة ٢٠١١، وهو الذي دعا إلى الشراكة السياسية الكاملة بين طرفي الانقسام وتفعيل النظام السياسي ومنظمة التحرير، وأيضًا عدم مقدرة طرفي الانقسام على تنفيذ «اتفاق التمكين» وفقًا لاتفاق القاهرة ٢٠١٧، وهو الذي غابت عنه فكرة الشراكة السياسية، حيث أرادت السلطة أن تتسلم قطاع غزة بالكامل دون شروط، في حين رفضت حركة حماس التخلي عن سيطرتها الأمنية عن القطاع، وهو ما أفشل الاتفاق.

إن عدم الوصول إلى مصالحة حقيقية بين حركتي فتح وحماس، يفتح الباب أمام الحلول الإقليمية للقضية الفلسطينية من خلال الاجتماعات واللقاءات وورشات العمل الاقتصادية، التي تهتم بتقديم الدعم الإنساني لسكان قطاع غزة، وتحويل مشكلة غزة من سياسية إلى إنسانية إغاثية، وتمكين إسرائيل من السيطرة على أنحاء الضفة الغربية، ومواصلة بناء المستوطنات، وتهديد سكانها بالضم بين الحين والآخر.

وتشكل الحلول الإقليمية (التي تتمثل في صفقة القرن) تهديدًا يواجه القضية الفلسطينية، إذا لم تتوحد الجهود الفلسطينية، سواء في رفض تفاصيل الصفقة، أم العمل على تحقيق المصالحة في أسرع وقت ممكن كرد على الإجراءات الأميركية بحق السلطة الفلسطينية، التي تهدف لتقويض جهودها، والعمل على انهيارها في أقرب وقت، خاصة في ظل استمرار العقوبات الأميركية ضد السلطة، التي تلخصت في وقف الأموال الخاصة بوكالة الغوث، وعدم تحويل أموال المعونات للسلطة الفلسطينية، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وإعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل.

مقدمة

بعد مرور اثني عشر عامًا على وقوع الانقسام، فإن جميع المساعي الماضية بين أطراف الانقسام في التوصل لاتفاق مُلزم بتنفيذ الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها في ٢٠١١ و٢٠١٤ و٢٠١٧ قد باءت بالفشل، وتستمر مساعي الفشل وعدم قدرة تلك الأطراف على تجاوز عقبة الانقسام في ظل متغيرات عربية ودولية وإقليمية قادمة، وفي ظل انحياز الولايات المتحدة الأميركية والعديد من دول العالم لإسرائيل، إضافة إلى اختلال ميزان القوى

ومصالحها وارتباطها مع القوى الاستعمارية، كل هذا سيكون له الأثر السلبي الأكبر على القضية الفلسطينية من خلال عدم قدرة الراعي المصري على تقريب وجهات النظر من جانب، والتهديدات المتلاحقة التي يعيشها طرفا الانقسام من جانب آخر، سواء بالحرب على قطاع غزة والحصار، أو بقطع الأموال وتقليص دور السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية من خلال مشاريع الاستيطان والتهويد، والتهديد الأخير بضم أراضي الضفة الغربية لإسرائيل.

رغم كل ذلك يبقى الوضع السياسي الفلسطيني الداخلي كما هو بحالته المنقسمة، ويتكرس الانقسام الانقسام السياسي والجغرافي بين شطري الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذه الوضع في حالة ازدياد عميق في ظل هذا التنازع بين أطراف الانقسام.

عوامل فشل المصالحة

العوامل الداخلية

لم تنضج فكرة الشراكة الوطنية من قبل طرفي الانقسام، وعدم وجود إرادة سياسية حقيقية في ظل التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية، وعدم توافق الأطراف على صيغة وطنية مشتركة لإنهاء الانقسام، وإتمام المصالحة هو العامل الرئيسي في فشل المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام، لا سيماوأنّ الأطراف بعد كل توقيع اتفاق تتنصل من تنفيذ بعض البنود، وتتلكأ بأن ينفذ الطرف الآخر أولًا.

ويتبين عدم وجود هذه الإرادة من خلال عدم قبول الأطراف بتقديم التنازلات، وهذا العامل الرئيسي من عوامل فشل تحقيق المصالحة الوطنية، إذ يراهن الطرفان على تغير الظروف المحيطة داخليًا وخارجيًا مع الوقت، ليفرض أحدهما شروطه على الآخر دون مقابل أو تنازلات، وتحقيق المكاسب الحزبية له خلال التفاوض على إنهاء الانقسام دون الالتفاف للمصلحة الوطنية العليا، مثل هذه العوامل والمراهنات شكّلت عاملًا مُهمًا لإخفاق وفشل جولات المصالحة وإنهاء الانقسام المتكررة.

ولعل من أهم عوامل فشل المصالحة الداخلية عدم ظهور أحد طرفي الانقسام أمام الشعب بصورة من يتحمل المسؤولية عن الانقسام، إذ إن التنازل يعني ذلك من وجهة نظرهم من خلال عدم قبولهما بالتنازل، وأنّ هذا الطرف أو ذاك هو المسبب الذي أدى إلى وقوع الانقسام.

العوامل الخارجية

إسرائيل: انتهجت الحكومة الإسرائيلية سياسة الفصل ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة التي ابتدأت بالتنفيذ قبل سنوات قليلة من التوقيع على اتفاق أوسلو، ومن ثم واستمرت بعده بشكل مضطرد من خلال رفض فتح المعبر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ووصلت ذروتها بتنفيذ خطة الانسحاب من قطاع غزة في العام ٢٠٠٥، فكان هذا الانسحاب مصيدة وقع فيها الفلسطينيون، كما تعمل إسرائيل على تكريس الانقسام لتحوله إلى انفصال.

المتغيرات العربية: انشغلت الدول العربية بصراعاتها الداخلية والنزاعات الخارجية، وخاصة الدول العربية المؤثرة

في المنطقة والقضية الفلسطينية، وهو ما ساهم في تراجع نسبي في التفرغ للقضية الفلسطينية بشكل عام، والمصالحة الداخلية الفلسطينية بشكل خاص، وكذلك اصطفاف بعض الدول لصالح أحد الأطراف ودعمهم ماليًا مما يعزز ويرعى الانقسام.

سيناريوهات إنهاء الانقسام

نحن أمام سيناريوهات محتملة في السنوات الخمس القادمة، فقد يستمر الانقسام ويبقى الوضع الراهن كما هو عليه بين تحرك لإنهاء الانقسام تارة في جولات تحتكم لمبدأ المصلحة في تحريك الملف أو استمراريته، أو أن ينتهي الانقسام، أو ننتقل من الانقسام إلى الانفصال.

فنحن أمام خيارات وسيناريوهات متعددة للوصول إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية، من خلال الاعتماد على الاتفاقيات التي تم توقيعها في مصر، سواء اتفاق القاهرة ٢٠١١، الذي يتضمن معالجة مختلف ملفات الانقسام، أو اتفاق القاهرة ٢٠١٧م، وهو الاتفاق الجزئي، وهو ما يساهم في عودة قطاع غزة لحكم السلطة بإجراءات جزئية.

السيناريو الأول: استمرار الوضع الراهن

يقوم هذا السيناريو على استمرار الانقسام وتعزيزه، وتمكين إسرائيل من تنفيذ إستراتيجيتها بعزل وحصار قطاع غزة واستكمال مشاريعها الاستيطانية في الضفة الغربية، وهو قد يساهم في المستقبل القريب بفصل غزة، من خلال التوصل لتهدئة طويلة أو قصيرة الأمن ومدفوعة الثمن، في ظل الحديث عن الحلول الاقتصادية للقضية الفلسطينية وتنفيذ صفقة القرن، خاصة في ظل الحصار المالي الذي تفرضه إسرائيل والولايات المتحدة على السلطة الفلسطينية.

مناقشة السيناريو وفرص نجاحه

تنذر السياسات الإسرائيلية تجاه السلطة وتقليص دورها، والحصار المفروض على قطاع غزة وتدهور الوضع المعيشي والإنساني ومحاولة البحث عن حلول إنسانية من قبل حركة حماس في غزة لإطالة عمر الانقسام وتملكها للحكم في غزة، وفي ظل سياسات الاستيطان ومنع الأموال عن السلطة واقتطاع المقاصة، ببقاء الوضع الراهن كما هو وتكريسه، وربما يؤدي إلى انفصال كامل عن دولة فلسطين في حدود ٦٧.

العقبات

- أن تدفع مصر راعية المصالحة الفلسطينية من أجل تغيير الوضع الراهن، وتحقيق المصالحة وفرضها على أطراف الصراع.
- أن تُغير إسرائيل من سياساتها تجاه قطاع غزة، وتوافق على تهدئة طويلة الأمد، أو قصيرة الأمد مع حركة حماس في قطاع غزة.
- طرح صفقة القرن تتعارض مع الوضع الراهن، فهي تحتاج إلى قيادة فلسطينية قادرة على تنفيذها، وفي ظل وجود الوضع الراهن وعدم قدرة السلطة الفلسطينية بسط يدها على قطاع غزة.

السيناريو الثاني: المصالحة الشاملة

يقوم هذا السيناريو على إنهاء الانقسام استنادًا إلى اتفاق القاهرة ٢٠١١، وهو يمثل اتفاق الشراكة السياسية، وهو الذي تطالب به حركة حماس مشددة على عقد مجلس وطني موحد، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وترفضه السلطة الفلسطينية لأنّ هذا الاتفاق لن يُخلي سيطرة حماس الأمنية والقضائية والإدارية الانفرادية على قطاع غزة، كذلك قبول حماس بإمكانية قبول هدنة طويلة الأمد مع الكيان الإسرائيلي يُثبت حقيقتها لترسيخ الاستمرار بفرض سيطرتها على القطاع.

فرص النجاح:

- مواقف الطرفين لم تخرجهم من أزمتهم الداخلية.
- في ظل تصاعد المخاطر ومحاولة تمرير صفقة القرن لا يوجد حل إلا الوحدة الوطنية.
- فقدان الراعي النزيهة للمفاوضات مع الإسرائيليين.

العقبات:

- تمسك حركة حماس بالحكم في غزة.
- تمسك السلطة الفلسطينية بعودة غزة كاملة إلى الشرعية الفلسطينية.

السيناريو الثالث: المصالحة الجزئية، وتتمثل في احتمالين

الاحتمال الأول: اتفاق التمكين

وهو الاتفاق الذي يتمحور حول اتفاق القاهرة ٢٠١٧، وهو يمثل اتفاق إجرائي لعودة السلطة الوطنية الفلسطينية للحكم في غزة والقيام بمهامها وتسليم كافة المعابر، وأيضًا الاتفاق على توجه رؤساء الأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية إلى غزة لعقد اجتماعات مع مسؤولي الأجهزة الأمنية هناك لدراسة سبل استلام مهامهم هناك، وهنا كان الفشل بسبب استمرار حماس في السيطرة على سلطتها الأمنية في غزة، ورغبة حركة فتح من التمكين في غزة من الألف إلى الياء.

فرص النجاح: فرص النجاح في هذا السيناريو قائم إذ إن الطرفين متفقين على أغلب بنود الاتفاق مع تعثر بند السيطرة الأمنية، حيث يمكن تجاوزه ان كانت هناك رغبة للطرف المعيق لهذا البند لإنهاء الانقسام.

العقبات والتحديات: يواجه الاتفاق تحديات إنسانية كبيرة، متمثلة في معاناة ما يزيد عن مليوني مواطن في قطاع غزة التي تحاصره إسرائيل، يبقى بند السيطرة على الأمن في قطاع غزة أكثر البنود والقضايا المزعجة بالنسبة لحماس، حيث يبقى هناك تساؤلًا هل ستُسلن حركة حماس سلاح جناحها العسكري الذي يضم أكثر من ٣٠ ألف مقاتل، إلى السلطة الوطنية الفلسطينية حيث يؤكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس أنه لن يقبل أو يستنسخ تجربة حزب الله في لبنان.

الاحتمال الثاني: الكونفدرالية

يقوم هذا الخيار على إدارة الانقسام وفق اتفاق بين قيادة طرفي الانقسام، وسبق أن أشار إليه موسى أبو مرزوق حيث تتمكن حركة حماس من الاستمرار في ممارسة السلطة على صعيد قطاع غزة، وتستمر حركة فتح بقيادة السلطة في الضفة الغربية، وإدارة الأدوار وفقًا للمصالح الأمنية والاقتصادية لسكان قطاع غزة والضفة الغربية، وتشكيل لجنة سياسية عليا تكون فيها السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية لها الكلمة في الخطاب السياسي والسياسة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة، ومعرفة دور كلًا من الأطراف العربية والدولية من هذا الطرح ، ومعرفة الموقف الإسرائيلي والعربي والفلسطيني من فكرة الكونفدرالية.

ومن الجدير ذكره أنّ الوضع القائم الآن يعكس وجود كيانين في كل من الضفة وغزة، مما يشجع بروز أطروحات تدعو إلى الكونفدرالية، وتتمثل في التنسيق بين الوزارات في الضفة وغزة، والتزامات السلطة تجاه الصحة والتحويلات الطبية والتعليم في غزة، وكذلك وحدة المناهج التعليمية ... إلخ.

مخاطر بقاء الوضع الراهن

- الحلول الاقتصادية للقضية الفلسطينية واستغلال الوضع الراهن في بقاء الانقسام.
- ورشات العمل والمؤتمرات الدولية لتصفية القضية الفلسطينية.
- الحلول الإقليمية، والالتفاف على السلطة الفلسطينية وإمكانية حلها.
- الانفراد بحل تسوية للقضية الفلسطينية، وذلك من خلال توقيع هدنة طويلة الأمد في غزة، وتجميد الصراع الفلسطيني الاسرائيلي.
- تمرير صفقة القرن وتعزيز فكرة الانفصال.

المفاضلة بين السيناريوهات

في ظل التجاذبات والصراعات سواء على الصعيد المحلي الداخلي، أو الصعيد الإقليمي والدولي الخارجي، يبقى السيناريو الأول المتمثل في بقاء الوضع الراهن كما هو، يعتبر هو السيناريو المتوقع، وهو الاحتمال المرجح.

مقاربات الطرفين

- رفض حماس اتفاق التمكين المتمثل في اتفاق القاهرة ٢٠١٧م.
- رفض السلطة اتفاق الرزمة الشاملة المتمثل في اتفاق القاهرة ٢٠١١م.
- حل المجلس التشريعي الفلسطيني من قبل المحكمة الدستورية.
- النزاع العربي القائم بين الدول العربية، ومدى حالة التجاذب السياسي بين تلك الدول بما يؤثر على طرفي الانقسام.
- مقاربات دولية وإقليمية تتمثل في الموقف الإسرائيلي والأميركي لبقاء الانقسام على وضعه القائم وتعزيزه.

ما العمل؟

إن فشل المحاولات السابقة لإتمام المصالحة الفلسطينية، يعود لأسباب فلسطينية وإقليمية ودولية، ورغم التغيرات في المناخ السياسي في الدول العربية، إلا أن هناك إصرارًا لدى الجانب المصري على رعاية ملف المصالحة، والعمل على تحقيقها، فيقع على مصر دور كبير في الضغط على طرفي الانقسام من أجل جمعهم على طاولة الحوار، لتطبيق الاتفاقيات السابقة، ويكون ذلك بضغط شعبي وفصائلي فلسطيني، ومن خلال تنازل طرفي الانقسام عن تحقيق المكاسب الحزبية، والعمل على خلق أجواء إيجابية لعمل حكومة وحدة وطنية تكون مهامها الأساسية اجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

إنّ بقاء الانقسام قائم وعدم تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، وصراع طرفي الانقسام وتجاذباتهما وتدخل قوى خارجية في قراراتهما له أبعاد سلبية على واقع ومستقبل وقضية الشعب الفلسطيني، وسيؤدي إلى إضعاف المشروع الوطني وإضعاف أرضية الصمود الفلسطيني في مواجهة الاحتلال.